الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
اللجنة الشعبية العامة
للإتصال الخارجي والتعاون الدولي

كلمة

الأخ \ عبد الرحمن محمد شلقم

أمين اللجنة الشعبية العامة للإتصال الخارجي والتعاون الدولي
رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية

أمام

الدورة الثانية والستين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 1\10\2007 إفرنجي

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

يطيب لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والستين للجمعية العامة وأنني على ثقة من أنكم بفضل ما تتمتعون به من خبرة وحكمة ستقودون أعمال هذا المحفل إلى أفضل النتائج. كما أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن ارتياحنا للطريقة التي أدارت بها الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة مداولات الجمعية العامة في دورتها الماضية، وما بذلته من جهود للدفع بمسيرة إصلاح الأمم المتحدة والتوصل إلى حلول مقبولة للجميع في بعض المسائل الشائكة.

كما يسرني أن أعبر عن إمتناننا للجهود التي يبذلها السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة منذ توليه منصبه، من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها.

السيد الرئيس،،،

لقد كانت مسألة إصلاح الأمم المتحدة محور مداولاتنا في الجمعية العامة، وفي عدد من المحافل الأخرى خلال السنتين الماضيتين، وقد تمكنّا من التقدم نحو تحقيق أهدافنا في بعض الجوانب من عملية الإصلاح غير أن طريقنا مازالت طويلة، وخاصة في غياب تقدم حقيقي نحو إصلاح مجلس الأمن وتفعيل دور الجمعية العامة.

لقد خضعت المسألة إلى مشاورات مكثفة طُرحت خلالها أفكار عديدة، منها ما هو واقعي وقائم على مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول والتمثيل الجغرافي العادل، ومنها ما هو قائم على فكرة تكريس سيطرة الأقوياء على أجهزة الأمم المتحدة وتمسك ذوي الامتيازات في مجلس الأمن بامتيازاتهم ورفض

مشاركة الآخرين لهم فيها ، وهذا الاتجاه الأخير لا يمكن أن يقود إلى إصلاح حقيقي يساهم في تحقيق الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن التقييم الواقعي لما وصلت إليه عملية إصلاح الأمم المتحدة وخاصة في ضوء الطريق المسدود الذي وصلت إليه المشاورات بشأن إصلاح مجلس الأمن، يقودنا إلى الاقتناع بوجود حاجة ماسة بشأن عقد قمة عالمية جديدة تدفع بعملية الإصلاح قدماً، وتنهي العمل الذي بدأناه منذ أكثر من سنتين، ومن أجل ذلك فإن ليبيا تدعو من على هذا المنبر إلى عقد اجتماع رفيع على مستوى القمة في مقر الأمم المتحدة بجنيف في إطار الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة عام 2008 ، يكرّس لعملية إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن. وإن عقد هذا الاجتماع الهام في جنيف، التي تتوسط العالم، من شأنه أن يتيح الفرصة أمام جميع زعماء العالم للحضور ، وتقديم المقترحات البناءة والمشاركة في اتخاذ قرار حول هذه المسألة الشائكة التي تهم المجتمع الدولي بأسره.

إن الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة هو الإصلاح الذي يجعل سلطة القرار في يد جميع أعضائها، أي في يد الجمعية العامة التي تتساوي فيها أصوات جميع الدول، ويصبح مجلس الأمن أداة لتنفيذ قراراتها، وبذلك نتجاوز عقبة امتياز النقض التي جعلت سلطة القرار الدولي في يد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن وكرست نهج الانتقائية والمعايير المزدوجة في التعامل مع المشاكل الدولية .

وفي سعينا إلى إصلاح مجلس الأمن علينا أن ننظر في صيغة جديدة للعضوية الدائمة، بحيث تكون هذه العضوية للمجموعات الجغرافية، وليس لدول معينة. وفي هذا الصدد نطالب بمنح الاتحاد الإفريقي العضوية الدائمة بالمجلس وبكل الامتيازات التي لدى الأعضاء الدائمين الآخرين، لأن القارة الإفريقية هي القارة الوحيدة غير الممثلة بعضوية دائمة في المجلس.

وفي الوقت الذي نشجع فيه المشاورات الجارية حول إصلاح مجلس الأمن، نؤكد تمسك ليبيا بالموقف الإفريقي الموحد الذي صدر عن مؤتمر القمة الإفريقي الخامس المعقود في سرت يومي 4 و 2005/7/5، وتم تأكيده في القمم اللاحقة للإتحاد الإفريقي، والذي يتلخص في منح القارة الإفريقية خمسة مقاعد غير دائمة ومقعدين دائمين بجميع الامتيازات التي لدى الأعضاء الدائمين الآخرين، بما في ذلك حق النقض.

السيد الرئيس،،،

تتطلع ليبيا إلى دعم جميع الدول الأعضاء للحصول على عضوية مجلس الأمن لتواصل خدمتها بصورة أكبر لأهداف الأمم المتحدة كما فعلت عندما كانت عضواً بالمجلس في عامي 1976 و 1977، ولذلك قدمت ترشحها للعضوية غير الدائمة للفترة 2008 – 2009 ، وقد حظي هذا الترشح بدعم الاتحاد الإفريقي في قراره رقم [IX] 308 . EX.CL/DEC الصادر في بانجول [غامبيا] بتاريخ 2007/6/29، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في قرارها رقم ORG 33/2 الصادر في باكو [أذربيجان]، بتاريخ 2006/6/21، والجامعة العربية في قرارها رقم 6696 الصادر عن الدورة 126 للمجلس بالقاهرة بتاريخ 2006/9/6.

إن التزام ليبيا الثابت بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومساهمتها المتميزة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ودعمها لجهود التنمية وخاصة في أفريقيا، يجعلها مؤهلة بجدارة لعضوية مجلس الأمن، وسوف تسعي ليبيا من خلال عضويتها في مجلس الأمن إلى تحقيق الأهداف الآتية : ــ

1. تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في تحقيق السلام والأمن الدوليين.
2. تعزيز احترام القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.
3. تعزيز التعددية في العلاقات الدولية من خلال الأمم المتحدة.
4. تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في حل المشاكل الدولية.
5. المساهمة في الجهود الرامية إلى إصلاح أجهزة الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن.
6. العمل على زيادة التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى وخاصة الجمعية العامة.
7. تشجيع التعاون والتنسيق الدولي السريع والفعال في إدارة الكوارث وحماية حقوق الإنسان.
8. المساهمة في إيجاد حلول دائمة للمشاكل الدولية تقوم على العدل والنزاهة واحترام مبادئ القانون الدولي.
9. تشجيع تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في مجالات حل النزاعات وتثبيت السلام ودعم التنمية في القارة الإفريقية .

إن ليبيا تؤمن إيماناً راسخاً بأهداف الأمم المتحدة وتفي بالتزاماتها حيال المنظمة بانتظام وكانت ثاني أكبر مساهم أفريقي في ميزانيتي الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام خلال الفترة 2004 ــ 2006 ، وهي من مقدمي أكبر المساهمات الطوعية لخدمة أهداف الأمم المتحدة.

كما أن ليبيا من أكثر الدول لجوءاً إلى آليات الأمم المتحدة لحل الخلافات الدولية، حيث لجأت إلى محكمة العدل الدولية لحل خلافاتها الحدودية مع كل من تشاد وتونس ومالطا، وقبلت ونفذت الأحكام الصادرة عنها.

وكانت ليبيا وسيطاً أساسياً في حل عدد كبير من الصراعات والنزاعات وخاصة في القارة الإفريقية، وأرسلت قوات لحفظ السلام في أفريقيا الوسطي، ومراقبة الحدود بين تشاد والسودان، والمساهمة في بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، كما بدأت في ترشيح عناصر من الشرطة الليبية للخدمة في بعثات الأمم المتحدة، ومن المتوقع أن يلتحق أول هذه العناصر ببعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال هذا العام.

وتقيم ليبيا شراكات في مجال التنمية مع عدد كبير من البلدان وخاصة في القارة الإفريقية، وتنفذ عدة مشاريع خاصة بتوفير الغذاء في بلدان أفريقية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وأنشأت ليبيا بالتعاون مع كوبا ونيجيريا برنامج جنوب جنوب للرعاية الصحية في القارة الإفريقية، وأطلقت في عام 2006 مشروع القذافي للشباب والطفل والمرأة الإفريقية لتقديم الخدمات الصحية والتعليمية في القــارة الإفريقية.

وقدمت ليبيا مساعدات إنسانية للتخفيف من الكوارث شملت عدة بلدان، منها النيجر وتشاد والسودان والصومال وفلسطين وإندونيسيا وباكستان وموريتانيا، كما قدمت مساعدات كبيرة لعدة بلدان افريقية في مجال مكافحة الجراد الصحراوي.

وفي مجال نزع السلاح تؤمن ليبيا بأن نزع السلاح الشامل والكامل بدءاً بأسلحة الدمار الشامل يشكل العنصر الأساسي في استتباب السلم والأمن الدوليين، وانطلاقاً من ذلك بادرت ليبيا بالتخلص طواعية من جميع برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتأمل أن تحذو حذوها جميع الدول التي تمتلك تلك الأسلحة أو برامج خاصة بها .

السيد الرئيس،،،

لقد حقق التعاون الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة نتائج طيبة في مكافحة الإرهاب، غير أن التركيز على مكافحة هذه الظاهرة والتغاضي عن أسبابها لن يحقق القضاء النهائي عليها. وليبيا من جانبها كانت من أوائل الدول التي دعت إلى تنسيق الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي وطالبت منـــذ سنة 1992 بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لدراسة هذه الظاهرة ووضع التدابير الرامية إلى مكافحتها والقضاء على أسبابها [الوثيقة A/46/840]. ونعتقد أن الوقت قد حان لتحقيق هذه الدعوة ووضع تعريف محدد للإرهاب يحفظ حقوق الإنسان، ويضع حداً للخلط بين الإرهاب وكفاح الشعوب المشروع ضد الاحتلال الأجنبي من أجل حصولها على تقرير المصير والاستقلال.

إن القضاء على الإرهاب يتطلب اتخاذ تدابير عملية للقضاء على أسبابه ومن ذلك العمل الفعلي لحقوق الإنسان لجميع الشعوب، والتصدي لأعمال العدوان واحتلال أراضي الغير، ومكافحة الفقر، وتشجيع الديمقراطية.

إن الاحتلال الأجنبي أسوأ أشكال الإرهاب، لأن قوات الاحتلال تخضع شعوباً بكاملها لإجراءات تتنافي وأبسط مبادئ حقوق الإنسان، وترتكب جرائم يومية ضد تلك الشعوب من أجل تكريس احتلالها. وفي حملتنا لمكافحة الإرهاب علينا أن ننسق جهودنا للقضاء بصورة نهائية على الاحتلال الأجنبي وتمكين الشعوب من تقرير مصيرها ووقف التدخل في شؤونها الداخلية.

السيد الرئيس،،،

هناك حاجة ماسة إلى تنفيذ التعهدات التي اعتمدناها في إعلان الألفية وإعلان الدوحة، ونتائج مؤتمري مونتيري وجوهانسبرج، من أجل الاستغلال الأمثل لموارد كوكبنا ووقف الصراعات، والقضاء على الفقر والأمية، والأمراض، وتوفير الماء الصالح للشرب للجميع، والحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

ويقع على عائق الأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إقامة شراكات دولية من أجل التنمية قادرة على تحقيق أهداف الألفية، وتقوم على تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب على أساس احترام السيادة والمساواة وتقاسم المنفعة، وتضمن الوصول إلى الهدف المتفق عليه وهو تخصيص [0.7%] من

الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة كمساعدة تنموية رسمية للبلدان النامية، كما تضمن التطبيق الملائم لجميع مبادئ التجارة الحرة متعددة الأطراف، وتعزيز التدابير ذات الصلة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تسهيل انضمام البلدان النامية إليها.

ويقع على البلدان ذات الماضي الاستعماري القدر الأكبر من المسؤولية في تقديم المساعدات للبلدان النامية كتعويض لها عما ألحقته بها من أضرار خلال حقبة الاستعمار. كما يقع على البلدان التي خاضت حروباً على أراضي البلدان الأخرى مسؤولية إزالة الألغام ومخلفات الحرب المتفجرة التي تركتها في تلك البلدان، وأن تقدم الخرائط والمعدات والتقنية اللازمة لإعادة تأهيل الأراضي المتضررة في البلدان النامية.

ولا يفوتني هنا أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الإتحاد الإفريقي في جهوده الرامية إلى مواجهة التحديات المختلفة من أجل تحقيق أهداف الألفية في جميع البلدان الإفريقية وخلق قارة موحدة قادرة على تحقيق الازدهار لشعوبها، والمشاركة بفاعلية في مسيرة الإنسانية نحو التقدم وانتصار الحرية وحقوق الإنسان وإزالة أثار الاستعمار . كما نأمل دعم خطط وبرامج الاتحاد الإفريقي في إطار مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا [نيباد] .

السيد الرئيس،،،

يعيش الشعب الفلسطيني منذ أكثر من نصف قرن في مأساة حقيقية بعد أن اغتصبت أرضه، وشرد أكثر من نصفه في مختلف أنحاء العالم، وخضع من بقي منه إلى احتلال إسرائيلي دموي شرس ينتهك القانون الإنساني الدولي بصورة منهجية، فيهدم البيوت، ويصادر الأراضي، ويشرد السكان ويحاصرهم ويمنع عنهم الغذاء والدواء، ويقتل المدنيين الأبرياء، ويقيم جداراً عنصريا ويجرف الأراضي الزراعية الفلسطينية.

إن الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني وعجز الأمم المتحدة عن حمايته ومساعدته في الحصول على حقوقه، وهي حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة فوق كامل أراضيه، عناصر تمنع استتباب السلم والأمن في المنطقة.

لقد حان الوقت للتعامل مع قضية فلسطين بشكل أكثر جدية، والابتعاد عن محاولات فرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه المشروعة. ولقد سبق لليبيا أن أعلنت، وهي تؤكد اليوم من جديد، أن الحل الوحيد الذي من شأنه أن يحقق السلم والأمن والاستقرار في المنطقة هو الحل الذي يضمن عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، وإقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية يعيش فيها العرب واليهود متساوين في الحقوق والواجبات على غرار ما جري في جنوب أفريقيا حيث تعايش البيض والسود بعد عقود من الصراع والكراهية وإراقة الدماء.

السيد الرئيس،،،

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية عنصر آخر من عناصر زعزعة السلام في المنطقة، وهو مبرر كاف لإشعال الحرب في أي لحظة، وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير اللازمة لإرغام قوات الاحتلال على الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وتسليمها إلى أصحابها، وتعويض سوريا ولبنان على ما لحق بهما من أضرار بسبب الاحتلال.

إن مأساة الاحتلال التي يعيشها الشعب العراقي الشقيق والتي نتج عنها مئات الآلاف من القتلى ومئات الآلاف من الجرحى وملايين المهاجرين والنازحين، تستدعي مبادرة عاجلة من الأمم المتحدة لحل الأزمة، تضمن انسحاب قوات الاحتلال، ووقف نزيف الدم، واستعادة استقلال العراق وسيادته والمحافظة على وحدته الترابية، وتمكين العراقيين من السيطرة على مواردهم، وتقرير مصيرهم بكل حرية، ومشاركة جميع المواطنين في إدارة بلدهم دون تهميش أي فئة، ليعم السلم والأمن والازدهار في البلاد.

وشكرا السيد الرئيس...